



رئيس
مصلحة الضرائب المصرية

كتاب دوري رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٧
بشأن
الإلتزام بالآراء التي تصدر عن الإدارة المركزية
للبحوث و الدراسات الضريبية
على الحالات محل استطلاع الرأي دون أن يمتد الى غيرها من الحالات المماثلة

=====

سبق أن أصدرت مصلحة الضرائب المصرية (ضرائب الدخل) الكتاب الدوري رقم ١٨ لسنة ٢٠٠٢ وكذا الكتاب الدوري رقم ١١ لسنة ٢٠١٧ بشأن إلتزام جميع وحدات المصلحة والمناطق الضريبية والمأموريات والآراء التي تصدر عن الإدارة المركزية للبحوث، فيما يُعرض عليها من موضوعات أو مُنازعات بين الممولين والمأموريات أو بين الوحدات التابعة للمصلحة المتعلقة بالقوانين الضريبية والقوانين الأخرى ذات الصلة بهذه القوانين.

إلا أنه قد تلاحظ في الأونة الأخيرة قيام بعض المأموريات والوحدات الأخرى التابعة للمصلحة بتطبيق الرأي الذي إنتهت إليه الإدارة - بعد دراسته في ضوء أحكام القوانين الضريبية والكتب الدورية والتعليمات التفسيرية وما قدمته الجهة طالبة الاستفسار من مستندات وأوراق - على حالات أخرى مماثلة لم تكن تحت نظر وبصر الإدارة المركزية للبحوث و الدراسات الضريبية أثناء إبداء الرأي، وهذا أمر بالغ الخطورة لأنه قد يتم العدول عن الرأي السابق في ضوء ما يصدر من تشريعات ضريبية حديثة أو تعليمات وكتب دورية، فضلاً عما قد يُستجد من بيانات ومستندات أخرى، مما يعرض أموال الخزانة العامة للدولة للضياع.

- **لذا... تنبيه المصلحة إلى الآتي :-**

أولاً:- يقتصر الرأي الصادر عن الإدارة المركزية للبحوث والدراسات الضريبية، على الحالة محل إستطلاع الرأي فقط، دون أن يمتد إلى غيرها من الحالات الأخرى التي قد تكون مُماثلة لها من حيث الظاهر.

ثانياً :- على الجهة الراغبة في أي إستفسار وتطلب من الإدارة المركزية للبحوث و الدراسات الضريبية إبداء الرأي فيها، يتعين عليها أن يكون طلبها مدعوماً بالمستندات والمعلومات المتعلقة بالحالة المطلوب الإستفسار بشأنها.

ثالثاً :- يتعين الإلتزام بموافاة الإدارة في موعد غايته أسبوع، فيما تطلبه من إستيفاء أي بيانات أخرى في الحالات التي تكون معروضة على الإدارة المركزية للبحوث و الدراسات الضريبية لإبداء الرأي بشأنها، مع تفعيل الرد عن طريق الفاكس بالنسبة للبيانات التي تطلبها الإدارة.

علي كافة وحدات المصلحة، ضرورة الإلتزام بما ورد بهذا الكتاب، وعلى المناطق الضريبية والإدارة المركزية للتوجيه والرقابة متابعة تنفيذه بكل دقة، وتقع المسؤولية التأديبية على كل من يُخالف ذلك.

والله الموفق ...

رئيس

مصلحة الضرائب المصرية

٢٠١٧/٤/١٥

(محمد سامي حسين)